جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

من آراء المازني في الأصل والزائد، والإعلال والإبدال من كتاب المنصف

" دراسة وصفية تحليلية "

إعداد

د. نادية لطفي محمود المهدي

دكتوراه في اللغويات – كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية – جامعة الأزهر الشريف

(العدد السابع والثلاثون)

(الإصدار الثالث .. أغسطس)

(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

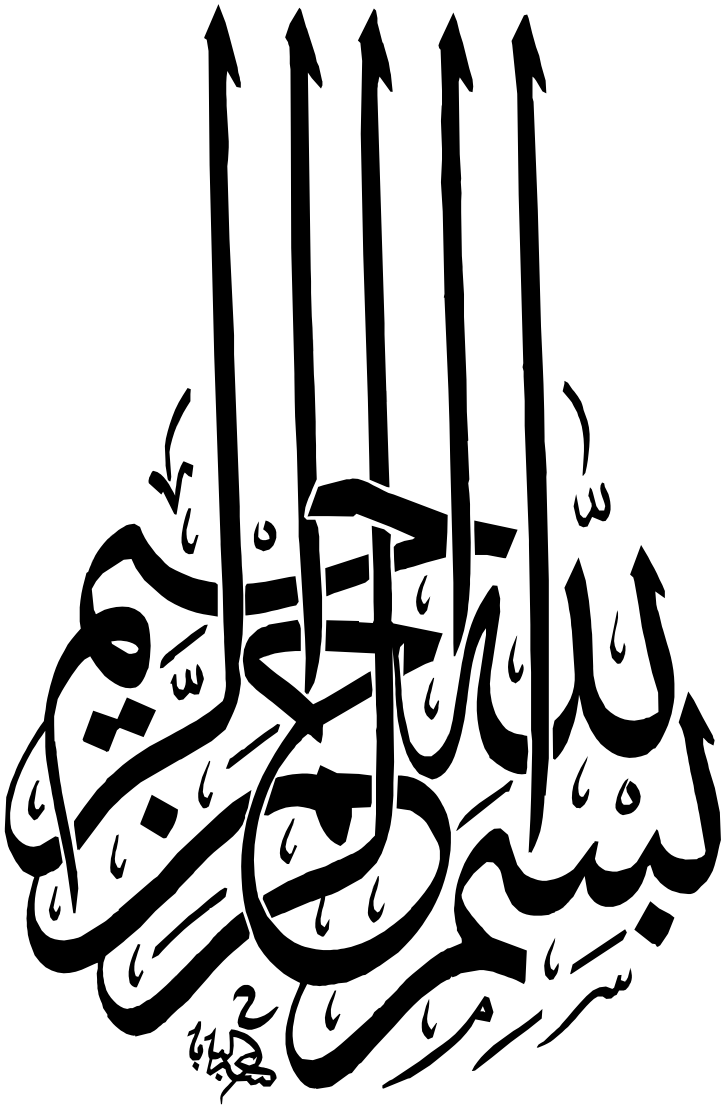

من آراء المازني في الأصل والزائد، والإعلال والإبدال من كتاب المنصف "دراسة وصفية تحليلية"

نادية لطفي محمود المهدي

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الالكتروني n.almahdy.1980@azhar.edu.eg

الملخص:

يرصد هذا البحث بعض آراء المازني الصرفية في الأصل والزائد ، والإعلال والإبدال وتعليلاتها في كتاب المنصف الذي هو شرح لأول كتاب في الصرف، وقد اقتضتْ طبيعةُ البحث أن يأتي في مقدمةٍ ، وتمهيد ، ومبحثين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع ، واعتمدت في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلص البحث إلى نتائج من أبرزها: المازني عالم حري بالدراسة يتميز بسعةِ العقلية، والاستقلال في التفكير، والجرأة والصراحة في التعبير عن مذهبه،عرفت مدرسة البصرة بمنهجها القياسي منذ عهد الخليل وسيبويه والأخفش ثم المازني الذي يعتبر بحق أول من وسع باب القياس التفاتات ابن جني، ومناقشاته ، وتفنيده لمذهب المازني – أحيانًا – أو تقويته وتأييده، جعلت من كتاب التصريف كتابًا متكاملاً، ومدت علم التصريف بما يفتقر إليه، وقد اقتضت طبيعةُ هذه الدِّرَاسةِ معالجتَها بِمَنْهجٍ تَحْلِيلِيٍّ وصْفِي، وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمةٍ، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة تضمنت أهم النتائج ثم فهرسة للمصادر والمراجع على النحو التالي: المقدمة وتشتمل على ما يلي: نبذة عن موضوع البحث، وأسباب اختياري له، وأهميته، ومنهج دراستي فيه، والخطة التي سرت عليها، التمهيد ويشمل ما يلي:المازني وكتابه التصريف، بين المازني وابن جني في الشرح، المبحث الأول: مسائل في (الأصل والزائد) المبحث الثاني: مسائل في (الإعلال والإبدال) الخاتمة وقد بيّنت فيها أهمَّ ما توصّلت إليه من نتائجَ في هذه الدراسةِ، فهرس المصادر والمراجع التي أفدت منها.

الكلمات المفتاحية: المازني، الأصل والزائد، الإعلال والإبدال، ابن جني، الصرف.

From Al-Mazini's views on the original and the extra, and the defective and the substitution from the book Al-Munsif "A descriptive and analytical study"

Nadia Lutfi Mahmoud Al-Mahdi
Linguistics Department, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria, Al-Azhar University, Egypt.
Email: n.almahdy.1980@azhar.edu.eg

Abstract:
This research monitors some of Al-Mazini's morphological views on the original and the extra, and the defective and the substitution and their justifications in the book Al-Munsif, which is an explanation of the first book on morphology. The nature of the research required that it come in an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and a list of sources and references. The study relied on the descriptive and analytical method, The research reached the most prominent results: Al-Mazini is a scholar worthy of study, distinguished by his broad mind, independence in thinking, and boldness and frankness in expressing his doctrine. The Basra School was known for its analogical approach since the time of Al-Khalil, Sibawayh, and Al-Akhfash, then Al-Mazini, who is considered the first to expand the door of analogy. Ibn Jinni's comments, discussions, and refutation of Al-Mazini's doctrine - sometimes - or strengthening and supporting it, made the book of morphology a complete book, and provided the science of morphology with what it lacked. The nature of this study required that it be treated with an analytical and descriptive approach. This study came in an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion that included the most important results, then an index of sources and references as follows: The introduction, which includes the following: A brief overview of the research topic, the reasons for my choosing it, its importance, my study method in it, and the plan that I followed. The preface, which includes the following: Al-Mazini and his book of morphology, between Al-Mazini and Ibn Jinni in Al-Sharh, the first section: Issues in (the original and the additional) the second section: Issues in (the defective and the substitution) the conclusion in which I have shown the most important results I have reached in this study, the index of the sources and references that I have benefited from.

Keywords: Al-Mazini, The Original And The Additional, The Defective And The Substitution, Ibn Jinni, Morphology

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

حَمْدًا لك اللهم ، منك الرَّشادُ والتوفيقُ ، وبك الهدايةُ إلى أقْومِ طريق ، وصلاةً وسلامًا دائمين ما تصرَّمت الدُّهور ، وتعاقبتْ الظلمةُ والنُّورُ على سيِّدِ البريةِ ، ومعلمِ البشريةِ محمدٍ بن عبدالله ، وعلى آلِهِ وصحبهِ ومن والاه .

أمّا بعـد .

فاللغـةُ العربيـةُ غنيـةٌ بعلومهـا المختلفـة ، الصـرفيةُ والنَّحْويـةُ والصـوتيةُ وغيرها، وقد كان لهذه العلوم شأنٌ كبيرٌ وشرفٌ عظيمٌ ؛ وذلك لكونها المفتاح لفهمِ القرآنِ الكريمِ الذي هو أشرفُ الغايات ، وقد اهتم العلماءُ منذ القديم بهذه العلوم وتفننوا في مواضيعها ومسائلها المتشعبة وسبروا أغوارها وتتبعوا دقائقها، فخلّفوا فيها تراثًا ضخمًا من المؤلّفاتِ النافعةِ ؛ فجزاهم الله خيرًا على ما قدموا للعربيةِ وأهلها .

ويُعد الدرسُ الصرفي قديمًا من العلومِ اللغويةِ التي لم تحظ بالاهتمامِ الواسعِ ، فكان في بدايته جزءًا لا يتجزأ عن النحوِ ، وهذه هي طريقةُ المتقدمين من النحاةِ أولئك الذين يُدْمِجُونَ قواعد التصريف مع قواعد النحو ويجمعونها بين دفتي كتابٍ واحد .

ولكن بمرورِ الزمن قدَّم المؤلفون مباحثَ النحوِ ، وأتبعوها مباحثَ الصرفِ ، وفصلوا أبواب النحو عن أبوابِ الصرف ، وإن تَجَاوَرَا وتلازما حتى قيض الله للتصريف أبا عثمان المازني الذي طَفَر بالنحو طفرةً واسعةً نحو الكمالِ عندما وُفِق في جمعِ مباحث علم التصريفِ في كتابٍ مستقلٍ[1] لم تمهله الليالي حتى يضعَ له اسمًا فاشتهر بين العلماء باسم " تَصْريف المازني" .

(١) جاء في مفتاح السعادة ١١٢/١

ومضى أبو عثمان المازنيّ بفضل سبقه في التأليف في علم التصريف حين اختصه بكتاب مستقل .

" اعلم أن أول من دون علم الصرف هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني وكان قبل ذلك مندرجًا في علم النحو "[١]

وتبعه أبو الفتح عثمان بن جِنِّي الذي حاول أن يتداركَ ما عسى أن يكون قد فاتَ أستاذه فانكبَّ يشرح تصريفَ المازنيّ . وأصبح هذا العلمُ حديثًا أحد مستوياتِ البحثِ اللغوي التي لا يمكنُ الاستغناء عنها في الدراساتِ اللغويةِ .

ولأنَّ البحث في علم الصرف شاق وصعب ، وقد أحسَّ بصعوبة البحث فيه أعلام الصرفيين ؛ إذ يقول ابن جِنِّي : " ...إلا أنَّ هذا الضرب من العلم لمَّا كان عويصًا بدئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جيء به بعد ؛ ليكون الارتباط في النحو موطئًا للدخول فيه ، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه ...." [١]

والذي دفعني إلى هذا البحث هو أنَّ المازني يعتبر واحدًا من أولئك الرجال العظام الذين جاهدوا في سبيل اللغة العربية ، وعنوا بالمحافظة عليها كسيبويه والخليل وأبي زيد والأخفش والأصمعي وأبي عبيدة ومعظم هؤلاء أخذ عنهم ولازمهم مدة حياته ، فنقل علمهم إلى الأجيال التي تلت ، فكانت طبقة المبرد التي قدمت أنضج الدراسات في اللغة والأدب ، والتعرف أيضًا على بعض آراء المازني الصرفية وتعليلاتها في كتاب " المنْصف " الذي هو شرح لأول كتاب في الصرف ، كما أن هذا الموضوع لم تتجه إليه أنظار الباحثين حسب علمي ، بالإضافة إلى ارتباط الكتاب بعَلَم من أشهر أعلام النحو في القرن الرابع الهجري، احتل مكانةً علميةً عاليةً بين علماءِ العربيةِ ، هو أبو الفتح عثمان بن

(١) كشف الظنون ٤١٢/١

(٢) المنصف ١/ ٤ ، ٥

جنِّي ، الذي عُرِف بسعةِ علمه ، وقدرته العقلية التي ميّزته عن غيره ، وتعدّد مؤلّفاته وتنوّعها ، وإسهامه في خدمة العربية تعليمًا وتصنيفًا .

منهج الدراسة :

اقتضت طبيعةُ هذه الدِّرَاسةِ معالجتَها بِمَنْهجٍ تَحْلِيليٍّ وصْفِي .

خطة البحث :

وقد جاءت هذه الدراسة بعد مقدمتها في تمهيدٍ ، ومبحثين ، وخاتمة تضمنت أهم النتائج ثم فهرسة للمصادر والمراجع على النحو التالي

المقدمة وتشتمل على ما يلي :-

نبذة عن موضوع البحث ، وأسباب اختياري له ، وأهميته ، ومنهج دراستي فيه ، والخطة التي سرت عليها .

التمهيد ويشمل ما يلي :

١- المازني وكتابه التصريف .

٢- بين المازني وابن جني في الشرح .

المبحث الأول : مسائل في (الأصل والزائد)

المبحث الثاني : مسائل في (الإعلال والإبدال)

الخاتمة وقد بيّنت فيها أهمَّ ما توصّلت إليه من نتائجَ في هذه الدراسةِ .

فهرس **المصادر والمراجع** التي أفدت منها :

التمهيد:

المازني وكتابه التصريف :

اسمه ونسبُه :

بكر بن مُحَمَّد بن بَقِيَّة – وَقيل : ابْن عدي – بن حبيب الإِمَام أَبُو عُثْمَان الْمَازِنِي [١] ولادته ونشأته :

لم تسعفنا المصادر – على كثرتها – بسنة ولادة للمازني ، أو قريب منها وكل ما زودتنا به أنَّه بصري النشأة مازني النسب [٢]، وقد عاش كما يظهر – حياته معدمًا في عائلة معدمة أيضًا ولم تحدثنا المصادر بشيء عن تعلمه ودراسته في أيامه الأولى ، ويبدو أن عائلته لم يكن لها شيء يذكر ولم يكن من أجداده وآبائه من نال حظوة عند أحد أو برز في علم أو أدب أو فن ، اللهم إلا ما رواه ابن النديم في الفهرست في خبر أبي سوار الغنوي ، قال : (وكان فصيحًا أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه وله مجلس مع محمد بن حبيب بن أبي عثمان المازني).[٣]

ثقافته :

إنَّ العصرَ الذي عاشه أبو عثمان عصرٌ تتجاوب فيه أصداء الثقافة والعلوم ، وتمتزج فيه الحضارات ، من عربية أصيلة عمادها القرآن والحديث واللغة ودراساتها ، ودخيلة عمادها ما ترجم من كتب الأدب والحكمة والفلسفة والمنطق والفلك وما إليها . وكانت البصرةُ مرتعًا خصبًا لرواد العلوم والآداب ، فمن دراسات قرآنية إلى رواية للحديث إلى شعر وآداب ، ودراسة اللغة ونحوها وصرفها ، إلى رواية الأخبار ، فالفقه والتشريع إلى ما هنالك من العلوم التي

(١) بغية الوعاة ٤٦٣/١ ، معجم المؤلفين ٧١/٣

(٢) تاريخ بغداد ٥٧٩/٧

(٣) الفهرست صـ ٤٥

ابتدعتها الحياة الجديدة . [١]

ولقد تناول المازني من كل هذه الفنون ما قَوَّم أود ثقافته فاتجه إلى شيوخ عصره يدرس ويتملى من علومهم ، ويقتدي بمتقدميهم وقد قال في ذلك : (إذا قال العالم قولاً متقدمًا فللمتعلم الاقتداء به والاحتجاج لقوله ، والاختيار لخلافه إذا وجد لذلك قياسًا) . [٢]

ولقد شهد له شيخه أبو عبيدة بالتفوق فيما أخذه ، فلقبه (بالمتدرج والنقار) [٣]

كتاب التصريف :

لما كانت الدراسات اللغوية قد آتت أكلها وأصبحت بحاجه إلى أن تنفصل عن بعضها ظهرت جهود الدارسين بارزة في تخصيص كل علم بمؤلفات عنه .

وعلمُ التصريفِ من العلومِ التي ظهرت بظهور النحو ، وكان للنحاة فيه نظرات درجوها في النحو فجاءت كتبهم تجمع بين الفنين دون التمييز بين باب وباب – أو فصل وفصل ، فلما جاء المازني كان علم الصرف قد قطع شوطًا بعيدًا من النضج والنمو تمكن النحاة من وضعه في أبواب خاصة منفصلة عن موضوعات النحو ، فكان من جهوده في هذا الباب أن وضع أول كتاب في التصريف دوَّن فيه مباحث العلم وبوبه تبويبًا علميًا متقنًا لفت أنظار من جاء بعده .

وبذلك يكون : (أول من دون علم التصريف أبُو عُثْمَان المازني وكان قبل ذلك مندرجًا في علم النحو) [٤]

---

(١) معجم الأدباء – ياقوت ١٢٢/٧، ١٢٣

(٢) المنصف ٢/ ٣١٨

(٣) معجم ياقوت ١٠٨/٧ وفي رواية أنَّ أبا زيد لقبه (تدرج) لأنَّ مشيته تشبه التدرج

(٤) كشف الظنون ٤١٢/١

وكتاب التصريف وصلنا برمته مشروحًا في ثلاثة أجزاء يتضمن الجزء الأول والثاني منه موضوع الصرف البحت ويتضمن الجزء الثالث منه غريب اللغة .

أمَّا متن الكتاب خاليًا من الشرح ، فلم يشر أحد إليه ولا دلنا على أنَّه اطلع عليه أو قرأه في مكان ما من المكتبات المخطوطة أو المصورة ويعتبر هذا الكتاب أشهر ما ألف في هذا الباب حتى لقد عُرِف المازني بأنَّه (صاحب التصريف) [١]

ومنهج المازني في تصريفه منهج واضح ، ليس فيه غموض في التعبير فأسلوبه سهل ولكنه محمل بالغرض الذي يعمد إليه ، وهو أسلوب العالم الدقيق في الفهم والتركيز .

هذا وقد عُرِفت مدرسة البصرة بمنهجها القياسي منذ عهد الخليل وسيبويه والأخفش .. ثم المازني الذي يعتبر بحق أول من وسَّع باب القياس . قال المازني : (ما قيسَ على كلام العربِ فهوَ من كلامهم) وعلل ابن جني قوله هذا أنَّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنَّما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت " قام زيد " أجزت " قَعَدَ بِشْرٌ "وإن لم تسمعهم يقولون " قَعَدَ بِشْرٌ" ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيرُه وفي معناه .[٢]

ومنهج المازني ، أنَّك إذا أردت البناء على ما بنت العرب من الأسماء والأفعال فيجب أن تنظر إلى كلام العرب ، فإذا وجدت مثاله عندهم فابن على ما بنت وذلك هو القياس .

وهذا منهج واضح وسبيل للتوسع مفتوح والعرب منذ جاهليتهم حتى

(١) المشتبه : الذهبي ٥٦٤/٤

(٢) المنصف ١/ ١٨٢

إسلامهم يميلون إلى التوسع في اللغة ، وينهجون مثل هذا المنهج فيرتجلون ألفاظًا لم يسبقهم أحد إليها . وكذلك منهج الأعرابي كان : (إذا قَوِيَتْ فصاحتُه وسَمَتْ طبيعتُه تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله ، فقد حكى عن رُؤبَة وأَبيه، أَنهما كانا يَرْتَجِلان أَلفاظًا لم يسمعاها ولا سُبِقا إليها ، وعلى هذا قال أبو عثمان : ما قِيس على كلام العَرَب فهو من كلام العرب) [1] ، والقياس عند المازني يجب أن يعضده السماع ، وإذا تعارض القياس والسماع يجب النطق بالمسموع على ما جاء من غير قياس .

<u>بين المازني وابن جني في الشرح :</u>

مر كتاب المازني منذ تصنيفه حتى عهد ابن جني بمدة من الزمن تقرب من القرنين فكان المرجع الأساس في علم الصرف لدى العلماء والمبتدئين سواء بسواء ولكنَّه مع ذلك لم يحظ بشرح أحد منهم ، فلما فطن ابن جني إلى مكانته تجرد له بالشرح والتلخيص وتفسير غريبه (وتمكين أصوله وتهذيب فصوله ، قال (ولا أدع بحول الله وقوته غامضًا إلا شرحته ، ولا مشكلاً إلا أوضحته ولا كثيرًا من الأشباه والنظائر إلا أوردتُه ؛ ليكون هذا الكتاب قائمًا بنفسه ومتقدمًا في جنسه) . [2]

(١) لسان العرب ٨٤٩/٢ ، المنصف ١٨٢/١

(٢) المنصف ١/ ١

ولعل أهم ما يدلنا على اهتمام العلماء بالتصريف عنايتهم بروايته وشيوع أخباره فيهم فلقد درسه ابن جني على أبي علي الفارسي (قراءة عليه بحلب) وأخذه الفارسي عن ابن السراج ، وأخذه ابن السراج عن المبرد والمبرد عن المازني . (١)

وقد أولع ابن جني به كثيرًا فجعله مصدرًا من مصادر كتبه في الصرف فكثيرًا ما يقول " وقد استقصيت هذا وغيره من لطائف التصريف في كتابي المنصف لتفسير تصريف أبي عثمان رحمه الله " (٣)

ويظهر لي أنَّ أبا الفتح لم يقدم على شرح الكتاب إلا بعد أن استوفى علم الصرف بحثًا ، وأتم دراسته على شيخه أبي علي ، بقراءة كتبه كالمسائل الحلبية ونوادر أبي زيد وتصريف المازني نفسه ، فكان – حق– شرحًا شاملاً وافيًا ، أتى على كل صغيرة وكبيرة فيه حتى ليكاد الناظر فيه أنْ يلمس شيئًا من الإطالة والتشعب في الشرح والاستطراد في مسائله .(٤)

على أنَّ ابن جني قد يوجز في شرحه ما يفوت إيجاز المازني ؛ لأنَّه يرى في نصه ما يكفي ، وقد أخذ بمذهب المازني مرة ورده مرة أخرى مرجحًا مذاهب غيره كالأخفش وسيبويه والخليل . (٥)

(١) المنصف ٦/١

(٣) سر صناعة الإعراب ٩٦/١

(٤) المنصف ١/ ١٣، ١٧ ، ١٨ ، ٢٤

(٥) السابق ٤٥/١ ، ٤٩

المبحث الأول: (الأصل والزائد)

وفيه ثلاث مسائل :

١-الميم في " مَنْجَنِيقُ " والخلاف فيها

٢- " الميم في مَهْدَدَ "

٣- الميم في دلامص

الميم في " مَنْجَنِيقُ" والخلاف فيها

حروفُ الزيادةِ عَشَرة يجمعها قولك " أَمانٌ وتسهيلٌ " والمراد بزيادتها أنَّها الحروف التي لا تكون الزيادةُ إلا منها ؛ ألا ترى أنَّه متى وُجِد حرفٌ في كلمةٍ زائدًا لابدَّ أن يكونَ أحدَ هذه الحروف [١] ومحل الحكم بالزيادةِ إذا لم يعارض الزيادة دليلُ الأصالة كملازمة ميم " معد في الاشتقاق فإنهم حين اشتقوا من " معد " قالوا تمعدد [٢]

والزيادة على ثلاثة أضرب :

١- زيادة معنى نحو ألف فاعل كـ (ضارب وعالم) .

٢- زيادة إلحاق بناء ببناء نحو الواو في (كوثر وجوهر) ألحقت بـ (جعفر ودحرج) .

٣- زيادة بناء فقط نحو ألف حمار وواو عجوز وياء رغيف. [٣]

ويهمنا من حروف الزيادة الميم ، والميمُ تزاد أوّلاً في مَفْعولٍ ، وَمِفْعَالٍ ، وَمِفْعَلٍ ، ومَفْعَلٍ ، ومَفْعِلٍ [وَمُفْعَلٍ – وَمُفْعُلٍ – وَمُفْعِلٍ] [٤]

وعلى ذلك تزاد الميم بثلاثة شروط وهي :

أن تتصدَّرَ ، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، وأن لا تلزم في الاشتقاقِ ، وذلك نحو مَسْجِد ومرحب [٥].

---

(١) الممتِعُ في التصْريف ٢٠١/١

(٢) همع الهوامع ٤٥٥/٣

(٣) شرح المفصل ١٤٣/٩، ١٤٤ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣٥١/٢

(٤) الكتاب ٢٣٧/٤

(٥) شرح ابن عقيل ٢٠٣/٤ ، همع الهوامع ٤٥٤/٣

ولفظة " مَنْجَنِيقٌ " قد تنازَعَ الناسُ فيها الخلاف فيها يقول أبو عثمان : " وأَمَّا " مَنْجَنِيقٌ " [١] فإنها " فَنْعَلِيلٌ " يدلُّك على ذلك قولُهم " مَجَانِيقٌ" فتذهبُ النُّونُ في التَّكسير كما تذهبُ تاء عنكبوت إذا قُلْتَ عَناكِبُ"[٢]

وما ذكره المازني سبقه إليه سيبويه حيث قال : " ويكون على مثال فَنْعَلِيل في الاسمِ والصفةِ فالاسمُ نحو : مَنْجَنِيقٍ والصفة [٣] نحو : عَنْتَرِيس "[٤]

ووافق ابن جني أستاذة المازني على زيادةِ النونِ الأولى وأصالة الميم حيث قال : " والقولُ عندي : أنّ الميمَ من نفْسِ الحرفِ كما ذهب إليه أبو عثمان والنُّونُ زائدةٌ لقولهم : " مَجَانيقُ " وسقوط النُّون في الجمعِ فجرت لذلك مَجْرى الياءِ في عَيْضَمُوزٍ إذا قلت : عَضَامِيزُ " [٥]

وعلل ابنُ يعيش وابن عُصْفُور والرضي على أصالةِ الميمِ وزيادة النون بقولهم في جمعة" مَجَانِيق ومجانق " فسقوط النون في الجمعِ دليلٌ على زيادتها وإذا ثبت أن النونَ زائدةٌ قضي على الميمِ بأنَّها أصلٌ لئلا يجتمع زائدان في أولِ اسمٍ وذلك معدوم إلاّ ما كان جاريًا على فعله نحو مُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج و" مَنْجَنِيق" ليس باسم جار على الفعلِ وهو ما ذهب إليه سيبويه والمازني[٦]. وزاد الرضي فقال إنَّ جمع مَنْجَنِيق عند عامة العرب مَجَانيق وفي الجمع لا يحذف من

(١) المِنْجَنِيقُ : بالفتح والكسر آلَةٌ تُرْمَى بِها الحِجارةُ أَي : على العدوِّ وذلك بأَنْ تُشَدَّ سَوار مُرْتَفِعَة جِدًا من الخشَبِ يوضَعُ عليها ما يُرادُ رَمْيُه ثم يُضْرَبُ بسارِيَةٍ تُوصله لمَكانٍ بعيدٍ جدّاً اللسان ٣٧/١٠ تاج العروس ٦٢٣٣/١ مادة / جنق

(٢) المنصف ١٤٦/١

(٣) الكتاب ٢٩٣/٤ ، الأصول في النحو ٢١٧/٣ ، تاج العروس ٦٢٣٣/١

(٤) العَنْتَرِيس : الناقة الصلبة ، وقالوا الجريئة على السير جمهرة اللغة ١٢١٨/٢

(٥) المنصف ١٤٧/١

(٦) شرح المفصل ١٥٢/٩ ، الممتعُ في التصريف ٢٥٣/١ ، شرح الشافية ٣٥٠/٢

حروف مفرده الأصول إلا الخامس منها ؛ فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها [١] .

وقال قوم آخرون إنَّ الميمَ زائدةٌ واستدلوا على ذلك بما حكاه الفرَّاء حيث قال " جَنَقْنَاهم" وزعم أنَّ المَنْجَنِيق مُوَلَّدة : أي أعجمية ، وفي ذلك يقول ابن جني " والقولُ فيه عندي أنَّه مشتق من المَنْجَنيق إلا أنّ فيه ضربًا من التَّخليط وكان قياسُه : " مَجْنَقُوهم ، وَتَمجْنَقَ " ولكنهم إذا اشتقُّوا من الأعجميّ خَلَّطوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم فاجَتَرءوا عليه فغيَّروه ، وذلك أنَّ الميم وإن كانت هنا أصْلاً فإنها قد تكونُ في غير هذهِ الكلمة زائدة ، فشُبِّهَت بالزّائد فحُذفت عند اشتقاقِهم الفْعِلَ ".[٢] ووافق ابن يعيش وابن عُصْفُور والرضي ابن جني على أنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلَّطوا فيه ؛ لأنَّه ليس من كلامهم[٣] ، واستدلوا أيضًا على زيادة الميم بما قاله الأعرابي حين سُئِل كيف كانت حروبكم ؟ فقال : " كانت بيننا حُروبٌ عُونٌ ، تُفْقَأُ فيها العيونُ مرة ، ثم نُجْنَقُ ، وأخرى نُرْشَقُ " [٤] ، فقول الأعرابي " نُجْنَقُ " دليل على أنَّ الميمَ زائدةٌ ، إذ لو كانت أصليّة لوجب أن يقول " نُمَجْنَقُ"

والجواب أنها من معنى مَنْجَنِيق لا من لفظها ، كدَمِث ودِمَثْرٍ ، وثَرَّة وَثَرْثَار [٥] وقولهم " نُجْنَقُ" و" جَنَقُوهم" يؤدّي إلى كون الميم والنون زائدتين، فيكون وزن الكلمة " مَنْفَعِيلاً" والزيادتان لا تلحقان الأسماء من أوّلها ، إلاّ أن

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٣٥٠/٢، ٣٥١

(٢) المنصف ١٤٧/١

(٣) شرح المفصل ١٥٣/٩ ، الممتِع في التصريف ٢٥٤/١ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣٥٠/٢

(٤) السابق وانظر اللسان ٣٧/١٠ مادة / جنق

(٥) شرح المفصل ١٥٣/٩ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣٥٠/٢

تكونَ جاريةٌ على الأفعالِ كما تقدم[١]

وقال ابن جني عن هذا الوزن بأنه غيرُ موجودٍ في الكلام . ولمَّا كان المنجنيقُ ممَّا يُنْقَلُ ويُعْمَل به ، وكانت ميمُه قد جاءَ فيها الكسر توهَّموها زائدةً نحو مِطْرقة ومِرْوَحَةٍ ، فَحَذَفُوها عِنْدَ اشتقاقِهم الفِعْلَ واجترءُوا على ذلك لذلك . وهذا عندي من الشاذِّ والقياسُ ما ذهبَ إليه أبو عثمانَ[٢]

ويدل أيضًا على أصالةِ الميمِ أن مجانيق ليست كـ " جَنَقُونا " ؛ لأن مَجَانيق متفق عليه ، وكونه فَنْعَليلا مذهب سيبويه ، وإنما حكم بذلك ؛ لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم وجَنَقُونا حكاية عن بعضِ العربِ وغير معتد به [٣] ، وإذا ثبت أصالة الميم وزيادة النون الأولى وجب أن يقضي على النون الثانية بالأصالة لوجهين :

أحدهما : لو جعلتها زائدة لكان وزن الكلمة " فَنْعَنِيل " وذلك بناء نادر بخلاف فَنْعَلِيل نحو عَنْتَريس

والثاني : أن الأصل أصالة الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهرٌ . [٤]

أما قول المازني : " فتذهب النُّونُ في التَّكسير كما تذهَبُ تاءُ عنكبوتٍ إذا قُلتَ " عَنَاكبُ" " [٥]

وما ذكره المازني سبقه إليه سيبويه حيث قال : " والعَنكَبُوت ؛ لأنهم قالوا

---

(١) الممتع في التصريف ٢٥٥/١ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣٥٠/٢ ، تاج العروس ٦٢٣٣/١

(٢) المنصف ١٤٨/١

(٣) الممتع في التصريف ٢٥٥/١ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣٥١/٢

(٤) الممتع في التصريف ٢٥٣/١ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٥١

(٥) المنصف ١٤٨/١ ، ١٤٩

عناكبُ وقالوا العَنْكبَاءُ فاشتَقُّوا منه ما ذهبت فيه التاء ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تَحذفها في الجميع ، كما لا يحذفون تاء تَخْرَبُوت لأنهم قالوا : تَخَارِبُ " (١)

أمَّا ابن جني فقد ضعَّف دليل المازني حيث قال : " أمَّا قوله ففيه شيءٌ ؛ لأنَّه ليْس بقولهم " عناكِبُ " يُعْلَمُ لا مَحَالَةَ أنَّ التَّاءَ في عنكبوتٍ زائدةٌ ، وإنما يُعْلَم ذلك بقولهم " عَنْكَبٌ " في معناه وقالوا أيضًا : " عَنْكبَاءُ " فبهذا يُقْطَعُ على زيادةِ التَّاءِ في عنكبوتٍ لا بما ذهبَ إليه أبو عُثْمانَ " (٢)

ووجه الدليل عنده أن المازني لمَّا رآهم يقولونَ في الجمع : " عَنَاكِبُ " فيجتَرِئون على حَذفِ التَّاءِ من غير استكراه استدلّ به على زيادتها ؛ لأنها لو كانت من الأصل لقبُح حذفها ؛ لأنهم لا يكسِّرون ذوات الخمسة إلا على استكراه فقد يمكن قائلاً أن يقول : ما تُنكر أن تكون التَّاء أصلاً ويكون تكسير الكلمة على استكراه وإذا احتج بقولهم في معناه : " عَنْكَبٌ " سقط الكلام فهذه هي الحجة القاطعة . (٣)

وقال ابن يعيش وابن عُصْفُور التَّاء في " عنكبوت " زائدةٌ لقولهم في جمعها " عَنَاكِبُ " وذلك لأنَّهم كَسَّرُوا " عنكبوتًا " من غير استكراه ولو كانت التَّاءُ أصليّةٌ لكان من بناتِ الخمسة وهم لا يكسِّرون بنات الخمسة إلاَّ بعد استكراه فدلّ ذلك على أنَّه ليس من بناتِ الخمسة وأنَّ تاءة زائدة وقالوا أيضًا في معناها " العَنْكباء " وذلك قاطعٌ بزيادة التَّاء وهوما ذكره ابن جني . (٤)

(١) الكتاب ٣١٦/٤ ، شرح المفصل ١٥٧/٩ ، الممتع في التصريف ٢٧٧/١

(٢) المنصف ١/ ١٤٨، ١٤٩

(٣) المنصف ١٤٩/١

(٤) شرح المفصل ١٥٧/٩، ١٥٨ ، الممتع في التصريف ٢٧٧/١

خلاصة الرأي :

ويترجَّح عندي ما ذهب إليه سيبويه والمازني وتبعهما ابن جني على أنَّ النُّونَ زائدةٌ والميم أصلية ؛ لأنَّه قد استقرّ زيادة النون بدليل قولهم في الجمع " مَجَانيقٌ " و " مَجَانيقٌ " تجري مجرى " عَيْضَموز " فإذا جمعتها قلت : عَضاميز بحذف الياء وفي التصغير " مُجَيْنِيقٌ " بحذف النون الزائدة والجمع والتصغير يردان الحرف المحذوف ، كما أنها لو كانت أصليَّة لقلت " مَنَاجِيْق " فإذا ثبت زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم ، والسماع يعضده فقد رووا " مَجْنَق يُمَجنِقُ "

أمَّا ما حكاه الفرَّاء من قولهم " جَنَقْنَاهم " فالميم لا تزاد على نحو هذا؛ لعدم النظير وهذا يقوي أنَّ الميمَ أصلٌ والنون زائدة . وأمَّا ما قاله الأعرابي " نُجْنَقُ" فزيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل كـ " مُنْطَلِق " قليلٌ نادرٌ عندهم وذلك كـ " إِنْقَحْل " كما أنَّها على حكاية الأعرابي يصبح وزن " مَنْجَنِيق " مَنْفَعِيل وهو وزن نادر أو غير موجود كما قال ابن جني .

والأصل أن لا نحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظير ، أو بغلبة الزيادة ، ولو كانت النون زائدة والميم زائدة ، لاجتمعت زائدتان في أول الاسم وهذا لا يكون في الأسماء ولا الصفات التي ليست جارية على الأفعال المزيدة ، ولو جعلت النون من نفس الحرف صار الاسم رباعيًا ، والزيادات لا تلحق ببنات الأربعة أولاً إلا بالأسماء الجارية على أفعالها نحو مدحرج .

وعلى ذلك نقول الميم أصلية والنُّون الأولى زائدة وإذا كانت النُّون زائدة فلا تزاد معها الميم ؛ لأنَّه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعالِ المزيدة في أوَّلها حرفان زائدان متواليان ومَنْجَنِيق بمنزلة عَنْتَريس والنون فيها زائدة ؛ لأنها مُشْتقة مِنَ العترسَةِ وهي الأخذُ بالشدة ويوصفُ الأسدُ بذلك لشدتِه .

" **الميم في مَهْدَد** "

اختلف النحويون في ميم " مَهْدَد "[١] هل هي أصلية أو زائدة وفي ذلك يقول المازني :

" ومَهْدَدٌ " الميمُ فيه أصل ؛ لأنها لو كانت زائدةً لكانت مَهَدًّا ؛ لأن مَفْعَلاً من المضاعف يجيء مُدْغمًا نحو " مَرَدٌّ ، ومَسَدٌّ " [٢] وما ذكره المازني سبقه إليه إليه سيبويه حيث قال : " والميم من نَفْس الكلمة ، ولو كانت زائدةً لأُدْغِم الحَرْفُ مِثل مَفَرٌّ ومَرَدٌّ فثبت أنَّ الدالَ مُلْحَقة ، والمُلْحَق لا يُدْغَم"[٣]

ووزنه فَعْلَلَ مُلْحَق بـ "جَعْفَر" . [٤]

قال ابن جني فإن قال قائل : فقد قالوا " مَحْبَبٌ " فبَيَّنوا وهو مَفْعَلٌ ؛ لأنَّه من الحُبّ ، فما تُنكر أن يكونَ " مَهْدَدٌ " أيضًا مَفْعَلاً من الهَدِّ ؟

قيل " مَحْبَبٌ "شاذٌّ لا يُقاس عليه ، وقياسُه محَبٌّ كـ " مَرَدٍّ ومَسَدٍّ " ، ولكن الأسماء الأعلام قد تُغَيَّر كثيرًا عمَّا عليه غيرُها مما ليس علَمًا نحو قولهم : "رجاء بن حَيْوَة " وقياس حَيْوَةَ : حَيَّةُ ؛ لأن ما اعتلّ لامُه لم يبن منه مَفْعِل بكسر العين إنما يجئ مفتوح العين نحو المَشْتَى والمَغْزَى ولا يقولون : المَشْتِي ، ولا المَغْزِي . [٥]

وعلل ذلك ابن عُصْفُور بقوله إنَّه لمَّا كان جعل الميم فيها أصليّة يؤدّي إلى الحملِ على القليلِ ، وجعلُها زائدة يؤدّي أيضًا إلى ذلك ، كانت الأَولى الزيادة هنا ؛ لأنَّ الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب " ح ب ب " وهو

(١) مَهْدَدَ : اسم امرأة لسان العرب ٤١٠/٣ مادة / مهد

(٢) المنصف ١٤١/١

(٣) الكتاب ٤١٠/١ ، الأصول في النحو ٢٣٥/٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٣/٢

(٤) الأصول في النحو ٢٣٧/٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٣/٢

(٥) المنصف ١٤١/١ ، ١٤٢

موجود ، وإذا كانت الميم أصليّة كانت الكلمة من تركيب " م ح ب " وهو غير موجود فكان الحمل على الموجود أولى [١] وأمَّا بالنسبة لـ " مَهْدَدَ " فقد وُجِدَ في كلام العرب " م هـ د " فحملناه على هذا دون أن نحمله على أنَّه من " هـ د د " لما فيه من الضرورة . [٢] وجاز في الأعلام هذا التغيير ؛ لأنها كثيرة الاستعمال ، معروفةُ المواضع ، والشيء إذا كَثُرَ استعماله ، وعُرِف موضعُه ، جاز فيه من التغييرِ ما لا يجوزُ في غيره ، نحو :" لا أدْرِ ، ولم يكُ " وغير ذلك ، وليس كذلك ما كان مجهولاً قليل الاستعمال . ولمَّا غُيِّرت الأعلامُ في ذواتها ، جاز أن تغيَّر في إعرابها فمن هنا جاز في الحكاية " مَنْ زَيْدًا ، ومَنْ زَيْدٍ؟ "

ولم يجز ذلك في الرجل والغلام ونحوهما ممَّا ليس بعلم هكذا قال أبو عليٍ وهو الصواب . [٣]

ذكر ابن جني هنا أنَّ الأعلام جازت فيها المخالفة للجمهور من قبل أنَّها كَثُر استعمالها فجاز فيها من الاتساعِ ما لم يجز في ما قل استعماله من الأجناسِ وكما غيرت في أنفسها وذواتها فكذلك غير إعرابها أيضًا عما عليه حكم إعراب النكرات وهوما ذكره أبو علي واختاره ابن جني .

وأجاز السيرافي في "مَهْدَدَ " أن تكون الميم زائدة ويكون فكها شاذًا . [٤]

(١) الممتع في التصريف ٢٥٣/١

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٨

(٣) المنصف ١٤٣/١

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٣٩/٣

الميم في دلامص

لا تخلو الميم أن تقعَ أوّلاً ، أو غيرَ أوّل فإن وقعت في أوّلِ بنات الثلاثة فهي زائدةٌ وإن وقعت غير أوّل قُضِي عليها بالأصالة ولا تزاد حشوًا ولا أخيرًا إلا على ندرة وقلة فإذا مر بك شيء من ذلك فلا تقض بزيادتها إلا بثبت من الاشتقاق لقلة ما جاء من ذلك فيما وضح أمره[١] ومن ذلك دلامص [٢]، وفيها يقول الخليل " أمَّا " الميم " فإذا لم تأت أوّل الكلام فإنها لا تزاد إلا بثبت لقلَّتها ، وهي غير أولى زائدة [وأمَّا ما هي ثبتٌ فيه فدُلامِصٌ ؛ لأنَّه من التّدليص . وهذا كـ " جُرائِضٍ "] وقالوا : سُتْهُمٌ وزُرْقُمٌ [٣] ، يريدون الأَزْرَق والأَسْتَه " [٤] ومعنى هذا الكلام أنَّ الميمَ في دُلامص زائدةٌ وأنَّها على وزن فُعَامل ؛ لأنَّهم قد قالوا فيه الدرع الدَّليص والدِّلاص وقد دَلَصَتْ الدرع : أي لانت فسقوط الميم من دَّليص ودِّلاص دليل على زيادتها في دُلامص ودمالص . [٥]

وأمَّا " زُرْقُم " فالميم منه زائدة لأنه بمعنى الأزرق وذلك أنَّ الميم زيدت أخيرًا أكثر من زيادتها حشوًا وقالوا " سُتْهُم "وهو الكبير الاست ووزنه فُعْلُم زادوا الميم في هذه الأسماء للإلحاق بـ " بُرْثُن " مبالغة ؛ لأنَّ قوة اللفظ مؤذنة بقوة

(١) شرح المفصل ١٥٣/٩ ، الممتع في التصريف ٢٣٩/١

(٢) الدُّلامص : اللّيِّنُ البرّاق ، الأَمْلَسُ والدَّليصُ : البَرِيقُ ودِرْعٌ دلاَصٌ مَلْسَاءُ لَيِّنَةٌ بَرّاقَةٌ والدَّلِصُ والدِّلاصُ والدَّلاصُ اللّيِّنُ البَرّاقُ الأملس مادة / دلص لسان العرب ٣٧/٧ ، تاج العروس ٥٨٦/١٧

(٣) الزُّرْقُمُ : الشَّدِيدُ الزَّرَقِ مادة / زرق تاج العروس ٣٩٥/٢٥

(٤) الكتاب ٣٢٥/٤

(٥) شرح المفصل ١٥٣/٩ ، الممتع في التصريف ٢٣٩/١ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣٣٤/٢

المعنى . [١]

أمَّا عن رأي ابن جني في مذهب الخليل فقال إنَّه أكْشَفُ وأوْجَهُ وعلل ذلك بأنَّه لما رأى " دُلامصا " بمعنى دَليصٍ ووجدَ الميم قد زيدت غيرَ أوّل في زُرْقُم وسُتْهُم – وبابهما – ذَهَبَ إلى زيادة الميم في دُلامص وهذا قول واضح كما تراه [٢]

أمَّا المازني فقد قال : " ولو قال قائلٌ : إنَّ دُلامِصًا مِنَ الأربعة ، معناهُ "دَلِيصٌ " وليس بمُشْتقّ من الثلاثة قال قَوْلا قويًّا كما أنّ " لأ لأ " منسوب إلى اللُّؤْلُؤ وليس منه وكما أنَّ " سِبَطْرًا " معناه السَّبِط وليس منه " [٣] ، ومعنى هذا الكلام أنَّه إذا وجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف فليس أحدهما من الآخرِ يقينًا نحو السَّبِط وسِبَطْر ألا ترى أنَّ الراءَ ليست من حروفِ الزيادة فجاز أن تكون فيما أبهم أمره كذلك هذا [٤]

أمَّا عن رأى ابن جني في كلام المازني فقد قال ومذهب الخليل أكْشفُ وأوْجَهُ من مذهب أبي عثمان وقال أيضًا والذي ذَهَبَ إليه أبو عُثمان أغْمَضُ من مذهب الخليل وعلل ذلك بأنَّه لمَّا لمْ يَرَ الميم قد كَثُرَت زيادتُها غيرَ أوّلٍ ووجد في كلامهِم أَلْفاظًا ثُلاثيَّةً بمعنى أَلْفاظٍ رباعِيَّةٍ وليس بين هذه وهذه إلا زيادةُ الحرفِ الذي كمَّل أربعة حَمل دُلامصًا عليه هَرَبًا من القضاء بزيادة الميم غيرَ أوّل ثم قال وكلا القولين مذهب وقول الخليل أقيسُ وأجْرَى على الأصُول.[٥]

---

(١) شرح المفصل ١٥٢/٩

(٢) المنصف ١٥٢/١

(٣) المنصف ١٥٢/١

(٤) شرح المفصل ٩/ ١٥٣

(٥) المنصف ١/ ١٥٢

خلاصة الرأي :

ويترجح عندي ما ذهب إليه الخليل وابن جني وذلك ؛ لأنَّها مشتقةٌ من " الدَّلِيص " وقالوا دليص ودلاص كله بمعنى البَرّاقُ أما عن رأي المازني فهو وإن كان محتملاً إلا أنَّه احتمال مرجوح ؛ لقلته وكثرة الاشتقاق وتشعبه .

المبحث الثاني : (الإعلال والإبدال)

وفيه ثلاث مسائل :

١-قلب الواو والياء ألفًا .

٢-اختلاف الأئمة في المحذوف من " مَفْعُول "من نحو" بيع ، وقيل

٣- إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة .

ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللَّتين هما عينان له مثالٌ في الفعل الذي ليس في أوّله زيادة (قلب الواو والياء ألفًا)

والإعلالُ يكونُ للأفعالِ ؛ لتصرفها باختلافِ صيغها للدلالةِ على الزمانِ وغيره من المعاني المفادة منها من نحو الأمر والنَّهي وإعلال الأسماء إنما يكون بالحملِ عليها[١]

وفي ذلك يقول المازني : " اعلم أنَّهُ يُعَلُّ كما يُعَلُّ الفِعْلُ ؛لأنّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من الاسم فإذا أرَدْتَ " فَعَل " قُلْتَ: " بابٌ ، ودارٌ ، وساقٌ " وربما جاء على الأصلِ نحوُ " القَوَدِ والحَوَكة والخَوَنَة " فأما الأكثر ومجرى الباب فالإسكانُ والإعلالُ ؛ وإنما هذا بمنزلةِ : " أجْوَدْتُ – واسْتَحْوَذْتُ " "[٢]

وقال الرضي الأصل في تأثير هذه العلة أن يكون في الفعل ؛ لثقلة فتليق به الخفة أكثر ، أو يكون في آخر الكلمة : إما لفظًا كـ " رِبًا " ، أو تقديرًا كـ " غُزَاة " وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم : اسمًا كانت الكلمة ، أولا ؛ لأنَّ الكلمةَ تتثاقل إذا انتهت إلى الأخيرِ ، فتليق به الخفة ، وإن كانت علتها ضعيفة [٣] وقد قال ابن جني مُعَلِقًا على كلام المازني : يقولُ الاسمَ والفِعْلَ في هذا سَواءٌ لأنَّ أصلَ " بابٍ ، ودارٍ بَوَبٌ ودَوَرٌ " كما أنَّ أصلَ " قال قَوَلَ وقَام قَوَمَ " فكلّ واحدٍ منهما كصاحبه في أن قُلِبَتْ عينُه ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قَبْلها . [٤] وما ذكره ابن جني وقبله المازني سبقهما إليه سيبويه حيث قال " اعلم أنَّ كل اسم منها كان على ما ذكرت لك ، إن كان يكون مثاله وبناؤه فعلاً فهو بمنزلة فعله ، يعتل كاعتلاله . فإذا أردت فَعَلٌ قلت : دَارٌ ونَابٌ وسَاقٌ ، فيعتل

(١) شرح المفصل ٨٢/٦

(٢) المنصف ٣٣٢/١

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٩٦/٣

(٤) المنصف ٣٣٢/١

كما يعتل في الفعل ، وكذلك فَعِلٌ وذلك : خِفْتُ ورَجُلٌ خَافٌ ، ومِلْتُ ورجلٌ مَالٌ ، ويومٌ راحٌ .وأمَّا فَعُلٌ فَلَم يجيئوا بهِ عَلَى الأَصلِ كَراهيةً للضمةِ في الواوِ ، ولمّا عرفوا أنَّهم يصيرونَ إليه من الاعتلال من الإسكانِ والهمز [١]

وانظر ابن السَّراج [٢] والمراد بموازنة الفعل ههنا مساواته له في عدد الحروف والحركات

المعينة ، وإن باينه في تعيين الزيادات وأمكنتها ، فَمَفْعَل على وزن يَفْعَل ، وإن كانت زيادته غير زيادته . [٣] والذي أوجب القلب فيها اجتماع المتشابهات ؛ لأن حروف اللين مضارعة للحركات فكرهوا اجتماعها فلذلك قلبوا نحو قال وباع وباب ودار إلى حرف يؤمن معه الحركة البته وهو الألف ؛ ولذلك كانت الألفُ عندهم بمنزلةِ حرف متحرك ؛ لأنَّها غير قابلة للحركة كما أن الحرفَ المتحرك غير قابل لغيرِ حركته[٤] ، والدليل على أنَّ "بابًا " و " دارًا "و" ساقًا " وأمثالها على " فَعَلٍ " بفتح العين في الأصل ، أنَّه لابدَّ من ادّعاء أنَّ العينَ متحرِّكةٌ في الأصل ؛ لأنَّ الألف لا تكون أبدًا أصلاً ، إلاّ منقلبةً عن ياء أو واو ، ولا يُمكن أن يُدَّعى قلبُ الألف في " باب" و " دار " و" ساق " إلاّ عن حرف علَّة متحرِّك ، إذ لو كان ساكنًا في الأصل لصحَّ كما صحَّ " قَوْلٌ " فإذا ثَبَت أنَّه متحرِّك في الأصل فأولى ما يُدَّعى من الحركات الفتحةُ ؛ لأنَّها أخفُّها ، ولأنَّ " فَعَلاً " المفتوحَ العين أكثرُ من " فَعُلٍ " و "فَعِلٍ " بضمّ العين وكسرها[٥] وأمَّا " خافٌ "

(١) الكتاب ٤٢٥/١

(٢) الأصول في النحو ٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ ، الممتع في التصريف ٤٦٣/٢ ، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٢٩

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٠٣ ، ١٠٤

(٤) شرح المفصل ٨٢/٦ ، الممتع في التصريف ٤٦٣/٢

(٥) الممتع في التصريف ٢/ ٤٦٤

و " مالٌ " فالذي يدلُّ على أنَّها " فَعِلٌ " ، في الأصل ، أنَّها أسماء فاعلين ، من " فَعِلَ " نحو " خافَ يَخافُ " و " مالَ يَمالُ "، فمجيء المضارع على " يَفْعَلُ " دليلٌ على أنَّ الماضي على " فَعِلَ " ، ولا تصحُّ العين في شيء ، مما جاء على وزن الفعل ، إلاّ فيما كان مصدرًا لفعل لا يعتلُّ ، نحو " العَوَرِ " و " الصَّيَدِ " ؛ لأنهما مصدران لـ " عَوِرَ " و "صَيِدَ " فصَحَّا كما صحَّ فعلُهما أو ما جاء شاذًّا [١] وذلك ما قاله ابن جِنِّي معلقًا على كلام المازني حيث قال : وإذا وَرَدَ اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ أوْسَطُه ألفٌ منقلبةٌ عن غير همزة ، فاقض بأنها من الواو دون الياء؛ لكثرة الواو في هذا الموضع – هكذا قال سيبوَيْهِ وهو الصّواب –

إلاّ أن تَقُوم دَلالةٌ على أنها من الياء ، وإذا تأمَّلتَ أكثر اللُّغة أصَبْتَه كذلك.

فأمَّا " القَوَدُ" ، والحَوَكةُ " ونحوهُما فشاذّ كما ذكر ؛ لأنّ العلَّة التي أوْجَبَتِ القَلْبَ في " بابٍ ، ودارٍ " فيه ، وكان القياسُ قَلْبَه . [٢]

أمَّا بالنسبة لاختيار ابن جني لكلام سيبوَيْهِ في قوله – هكذا قال سيبوَيْهِ وهو الصّواب – فلم أعثر على هذا الكلام في الكتاب [٣]،

وأمَّا بالنسبة للألفاظ التي شذت فصححت ولم تعل فكأنَّهم أخرجوها منبهة على أصل الباب[٤]؛ كما شذ أيضًا أعْوَلَ وأَغْيَلَتِ المرأة واسْتَحْوَذَ وأَجْوَدَ واسْتَرْوَحَ : أي شم الريح ؛ وأبو زيد جَوَّز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقًا قياسًا ، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي . [٥]

---

(١) السابق

(٢) المنصف ١/ ٣٣٢

(٣) الكتاب ٤٢٥/١

(٤) شرح المفصل ٨٣/٦ ، الممتع في التصريف ٤٦٥/٢

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٩٦ ، ٩٧

خلاصة الرأي :

وعلة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفًا ليست في غاية المتانة ؛ لأنّهما قلبتا ألفًا للاستثقال ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما، وإن كانتا أيضًا متحركتين والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء ؛ ألا ترى إلى كثرة نحو قَوْل وبَيْع ، وعدم نحو قُيْل وبُيْع بضم الفاء ، وقِوْل وبِوْع بكسرها ، لكنهما قلبتا ألفًا – مع هذا– لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكنَّ كثرة دوران حروف العلة ، وهما أثقلها ، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة : أي الألف ،

ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفًا ، وذلك بانفتاح ما قبلهما ؛ لكون الفتحة مناسبة للألف ، ولِوَهْنِ هذه العلة لم تقلبا ألفًا إلا إذا كانا في الطرف : أي لامين ، أو قريبين منه : أي عينين ،

ولم يقلبا فاءين ؛ ولِوَهنها تقف عن التأثير لأدنى عارض كما لو كانت الحركة عارضة كـ " جَيَلٍ وتَوَمٍ " أصلهما جَيْأَلٌ وتَوْأَمٌ ، نُقلت حركة الهمزة إلى الياءِ والواو فصار : جَيَلاً وتَوَمًا .

اختلاف الأئمة في المحذوف من " مَفْعُول "من نحو" بيع ، وقيل " وأمَّا اسم المفعول فإنَّه يأتي على وزن " مَفْعُول " على قياس الصحيح واخْتَلَفوا في واوِ اسمِ المَفْعُول من الفعل الأجوف نحو مَقُول ومَبِيع وأصله مَقْوُول ومَبْيُوع [1] وفي ذلك يقول المازني : " وزعم الخليل وسيبويه أنَّك إذا قلتَ " مَقُولٌ ، ومَبِيْعٌ " فالذَاهبُ لالتقاء السَّاكنين واوُ " مَفْعُولٍ " وقال الخليل : إذا قلتَ : " مَبْيُوْعٌ " فألقيتَ حركةَ الياء على الباء سَكَنَتِ الياء التي هي عينُ الفعل وبعدَها واوُ " مَفْعُولٍ " فاجتمع ساكنان ، فحُذِفَتْ واوُ " مَفْعُولٍ " وكانتْ أوْلى بالحذف ؛ لأنَّها

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٦٠ ، الممتع في التصريف ٢/٤٥٤

زائدةٌ ، وكان حذفُها أولى ولم تُحْذف الياءُ ؛ لأنها عينُ الفعل ، وكذلك " مَقُولٌ " الواوُ الباقيةُ عينُ الفعل والواوُ المحذوفة واوُ " مَفْعُولٍ " [١] ما ذكره المازني نقلاً عن الخليل وسيبويه في الكتاب [٢] وانظر المبرد[٣] ومما يُحْتَجُّ به للخليل أنَّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمةٍ حُرّك الثاني منهما ، دون الأول فكما يُوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما ، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما [٤] ولأبي الحسن أن يردّ هذا ويقول : إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة حُذِف الأوّل نحو " قُلْ ، وبِعْ " لاسيما إذا كان الثَّاني منهما جاءَ لمعنىً ، نحو التَّنوين في " غارٍ " ونحوه . [٥]

وللخليل أن يقول إنَّ حَذْفَ الزائِد أوْلى إذا لم يُخِلَّ حذفُه بمعنى وهنا لا يُخلّ بمعنى إذْ ليس في اللفظِ فَرْقٌ بينَ الحذفين وإنَّما ذلك أمرٌ تقديري حُكْميّ والمعنى مفهوم على التقديرين جَميعًا فإبْقاء الأصليّ على هذا أوْلى[٦] ، وله أيضًا أن يقول : إنَّ الميمَ في أوّله يدلُّ مع حركةِ العينِ في الأصلِ على أنَّه اسمُ مفعول فتُحْذفُ الواوُ ؛ لأنها زائدةٌ [٧] ، ولأبي الحسن أن يرد هذا ويقول : إنَّ " مَبِيْعًا " يُشْبِه " مَقِيْلاً ومَسِيْرًا " وهما مصدران[٨] ، وقصد الخليل وسيبويه بالواو

(١) المنصف ٢٨٧/١

(٢) الكتاب ٤٤٢/١

(٣) المقتضب ٢٠/١ ، ٢١ ، الأصول في النحو ٢٨٣/٣ ، الخصائص ٢٥٩/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٠/٢ ، ٣٦١ ، تاج العروس ٥١١٨/١ مادة بيع

(٤) المنصف ٢٩٠/١ ، الممتع في التصريف ٤٥٥/٢

(٥) المنصف ٢٩٠/١ ، ٢٩١

(٦) الممتع في التصريف ٤٥٥/٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦١/٢ ،

(٧) المنصف ٢٩١/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦١/٢

(٨) المنصف ٢٩١/١

الفرقَ بين

الثلاثي والرباعي نحو مُكْرَم ومضروب والفرقُ حاصلٌ بينهما سواء حذفت الأصليّ أو الزائد ويُقوّي ذلك أنَّ المحذوفَ لو كانَ الأصليَّ لقُلْتَ " مَبُوع " إذْ لا حاجَة إلى قَلبِ الواوِ ياءً إذْ كانَ في قلبِ الواو ياءً حَذْفُ أصْلٍ وقلبُ زائد وفي حَذْفِ الزائدِ إقرارُ الأصليّ فكان أولى . [١] وجعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعةً للضمة ، فصار هذا الوجه عندهم ، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمة فرارًا من الضمة والواو إلى الياء لشبهها بالألف وذلك قولهم مشوبٌ ومشيبٌ وغار منولٌ ومنيل ، وفي حور : حير. [٢] وهذا يدل على أنَّ الواو المُبقاةَ هي العين ، وأنَّ المحذوفة واوُ " مَفْعُول " لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياء فقالوا " حيرٌ " في "حورٌ " وأيضًا فإنَّ واو " مَفْعُول " أقرب إلى الطَّرَف فحَذفَها أَسهلُ ، [٣] أمَّا قوله "مشيبٌ " فأصله " مَشُوْبٌ " ؛ لأنَّه مِنْ " شُبْتُ الشّيء أشُوبُه " إذا خلطتَه بغيره ، فلو كانت الواوُ " مَشُوْبٍ " واوَ "مَفْعُول " لمَا جاز أنْ تقولَ فيها " مَشِيْبٌ " ؛ لأنَّ واوَ " مَفْعُولٍ " لا يجوزُ قَلْبُها إلا أنْ تكونَ لامُ الفِعْلِ معتلَّةً نحو قولهم : " رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ " ولكنّ الواوَ في " مَشُوْبٍ " عينُ الفعل فقلبَها ياءً[٤] ومن أجل ذلك قال ابنُ جِنِّي هذا كلُّه يَشْهَدُ بصحَّة قول الخليل : إنَّ المحذوفَ من " مَقُوْلٍ ومَبِيْع واوُ "مَفْعُولٍ" [٥] ، واختار ابن عُصْفُور مذهب الخليل وسيبويه وعلل ذلك بأنَّك إذا نقلت الضمَّة من العين إلى الفاء ، في " مَفْعُول " من ذوات الياء ، اجتمع لك ساكنان واو" مَفْعُول " والياءُ ، فتحذف واو " مَفْعُول" فتجئ الياء

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦١/٢

(٢) الكتاب ٤٤٢/١

(٣) الممتع في التصريف ٤٥٥/٢، ٤٥٦

(٤) المنصف ٢٨٨/١

(٥) السابق ١/ ٢٨٩

ساكنة بعد ضمَّة ، قريبة من الطرف ، فتقلبُ الضمَّة كسرة ، على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمَّة إذا كانت تَلي الطرف ، فإنَّه تُقلب الضمَّة كسرة، مفردًا كان الاسم أو جمعًا فالأصل في " مَبِيع " "مَبْيُوْعٌ " ثم " مَبْيُوْعٌ " ثم " مَبْيُعٌ " ثم " مَبْيِعٌ " [١] وذكر المازني رأيًا آخر لأبي الحسن الأخفش فقال : وكان أبو الحسن يزعم أنَّ المحذوفةَ عينُ الفعل والباقيةَ ، واوُ " مَفْعُولٍ "[٢] وانظر ابن السَّراج[٣] وعلل ذلك الأخفش بأنَّه إذا التقى ساكنان حُذِف الأوّل ، أو حرّك لالتقاء الساكنين فقيل للأخفش : فإن كان الأول المحذوف فقل في مبيع : مَبُوعٌ ؛ لأن الياء من مَبِيع ذهبت والباقية واو مَفْعُول. [٤] ومن هذا المنطلق ردَّ ابن عُصْفُور مذهب الأخفش وعلل ذلك بأن أصل " مَبُوعٌ " مَبْيُوع فإذا نقلت الضمَّة اجتمع له ساكنان فيحذف الياء فيلزمه أن يقول " مَبُوعٌ "[٥] ، ويُرد ما ذكره ابن عُصْفُور بما أورده المازني من أنَّهم لمَّا أسكنوا يَاءَ " مَبْيُوعٍ " وألْقُوا حركتَها عَلى الباءِ انضمَّتِ الباءُ ، وصارت بعدَها ياءٌ ساكنةٌ ، فأُبدلَتْ مكانَ الضّمَّةِ كسرةٌ للياءِ التي بعدَها ، ثُمَّ حُذِفتِ الياءُ بعدَ أنْ أُلْزِمت الباءُ كسرةً للياء التي حَذَفْتها ، فوافقت واوُ " مَفْعُولٍ "الباءَ مكسورةً ، فانقلبت ياءً للكسرةِ التي قبلَها ، كما انقَلَبَت واوُ " ميزانٍ ، وميعادٍ " ياءً للكسرة التي قَبْلَها [٦] وعلى هذا فالمازني لا يحذف إلاَّ بعد قلب الضمَّة كسرة ، وردَّ ابن عُصْفُور ذلك فقال : لم تَقلب الضمَّة كسرة

(١) الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٨ ، ٤٥٩

(٢) المنصف ٢٨٧/١

(٣) الأصول في النحو ٢٨٣/٣ ، الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦١/٢

(٤) المقتضب ١/ ٢٠ ، ٢١

(٥) الممتع في التصريف ٤٥٩/٢

(٦) المنصف ١/ ٢٨٧ ،٢٨٨ ، الأصول في النحو ٣/ ٢٨٣ ، تاج العروس ٥١١٨/١ مادة مادة / بيع

، وأنت تزعم أنَّ الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمّة في مفرد فإنَّ الياء هي التي تُقلب واوًا ، بشرط القرب من الطرف ، فأمَّا مع البُعد فلا يجوز قلب الضمَّة كسرة ، في مذهب أحد من النَّحويّين [١] .

فإن قلت : فإنَّما قَلبتُ الضمَّة كسرة لتصحَّ الياء ؛ لأنَّي لو لم أَفعل ذلك ، فقلت " مَبُوعٌ "، لالتبستْ ذوات الياء بذوات الواو ؛ فالجواب أنَّ هذا القَدْر لو كان لازمًا لوجب أن تقول " مِيْقنٌ " في " مُوقِن " ، لئلاّ يلتبس بذوات الواو . فكما أنَّ العرب لم تفعل ذلك في " مُوقِن " فكذلك لا تفعله في " مَبِيع " وأمثاله . [٢]

وشيءٌ أخرُ يدلُّ على صحّة مذهب أبي الحسن ، وهو: أنّ هذه العين قد اعتلَّت في "قالَ ، وباعَ ، وقيلَ ، وبيعَ " وفي أصلِ " مَبِيْع ، ومَقُوْلٍ " فكما أُعِلَّتْ بالإسكان والقلب ، كذلك أُعِلَّتْ أيضًا بالحذف ، وواوُ " مَفْعُولٍ " لم تَنْقلب من شيءٍ ولم تَعْتَلّ في الفِعْلِ فكان تركها وحذفُ المعتلِّ أوْجب [٣] ، وشيءٌ آخر أيضًا يدل على صحة مذهبة أنَّ الزَّائد دخلَ لمعنىً وهو الدلالة على المفعوليَّة فكانَ ما قبله المحذوفَ ؛ لأنَّ حذف ما لا معنى له أسهلُ كـ " ياء " المنقوصِ وألفِ المقصورِ إذا نوّنا ، وما ذَكَرْناه في حُجَّة الأوَّلين جوابٌ عن هذه الشبهة . [٤] وإذا نظرنا إلى مذهب الخليل وسيبويه والأخفش نجد أن كلاً منهم قد خالف أصله أما مخالفة سيبويه فلأنَّه حذف ثاني الساكنين ، وأصله وأصلُ غيره حذف أولهما وأما مخالفة الأخفش أصله فلأن أصله أنَّ الياء الساكنة تقلب واوًا لانضمام ما قبلها ، وإن كانت الياء مما يبقى ، وقد كسر ههنا ضم ما قبل الياء

(١) الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٩

(٢) السابق

(٣) المنصف ٢٩٠/١

(٤)الممتع في التصريف ٤٥٦/٢ ، اللباب علل البناء والإعراب ٢/ ٣٦١

مع أن الياء مما يحذف [١] ؛ ولهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان : " وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ " ولقُوّة قول أبي الحسن قال : " وقولُ الأخفش أقْيَسُ "[٢] .

ومن ذلك نجد أنَّ المازني اختار مذهب الأخفش ووافقه ابن جِنِّي حيث قال وأمَّا ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبي عثمانَ عليه ، وانفصالُه من الزِّيادة فعجبٌ من العجب ، وقولُه في هذا يكاد يَرْجَحُ عندي على مذهب الخليل وسيبويه . [٣] واختار ابن جني مذهب الخليل في موضع آخر من المنصف حيث قال " وقول الخليل في " مَعِيْشَةٍ ، ومَبِيْعٍ " أقْوَى ؛ لقولهم كلِّهم : " مَبِيْعٌ " ولم يقولوا : "مَبُوعٌ " كما قالوا : " مَضُوفَةٌ " ومِنْ " مَبِيْعٍ " يُشْبه أن يكونَ الخليلُ أخذ قوله في " مَعِيْشةٍ " لأنّ عينَ " مَفْعُولٍ " مضمومة " . [٤]

واختلف الخليل وسيبويه والأخفش كذلك في " مَعِيْشَة " فسيبويه يقول : " فَمَعِيْشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعُلَةً ومَفْعِلَةً " [٥] أي أنَّ سيبويه يجيز في " مَعِيْشَةٍ " أن تكون مَفْعُلَة ، كأنّ أصله " مَعْيُشَة " ؛ لأنك إذا نقلت الضَّمَّةَ من الياء إلى الساكن قبلها جاءت الياء ساكنة بعد ضمَّة قريبةٍ من الطرف فتقلب الضَّمَّة كسرة؛ لتصح الياء كما أبدلتها منها في " بِيْضٍ " جمع أَبْيَضٍ ولا تبدل الياء واوًا ؛ لأن الأول أقل تغييرًا. [٦] وأمَّا الأخفش فلا يجيز في " مَعِيْشَةٍ " أن تكون مَفْعُلَة ويقول: لوكان " مَفْعُلَة " لكان " مَعُوْشَةً " وفي ذلك يقول المازني : " وكان

(١) شرح الرضي على الشافية ٣/ ١٤٧ ، ١٤٨
(٢) المنصف ٢٩١/١
(٣) المنصف ١/ ٢٨٩
(٤) المنصف ١/ ٣٠١
(٥) الكتاب ٤٢٣/١
(٦) التعليقة على كتاب سيبويه ٣٠/٥ ، الممتع في التصريف ٢/ ٤٨٧ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٣٤

أبو الحسن الأخفشُ يخالفه ويقول في " مَفْعُلَةٍ " من " العَيْش : مَعُوْشَةٌ " وفي " فُعْلٍ " من " البيع : بُوعٌ " ويقول في " بِيضٍ : هو فِعْلٌ " ولكنَّه جَمْعٌ والواحد ليس على مذهب الجمع ، وقولُه في مَعِيْشَة : مَعُوْشَةٌ تَرْكٌ لقوله في " مَبِيْعٍ ، ومَكِيْلٍ " وقياسُه على " مَبِيْعٍ ، ومَكِيْلٍ : مَعِيْشةٌ ؛ لأنَّه يزعم أنَه حين أَلْقَى حركة عينِ " مَفْعُولٍ " على الفاء انضمَّت الفاءُ ثم أبْدل مكانَ الضمَّة كسرةً ؛ لأنَّ بعدها ياءً ساكنة . وكذلك يلزمه في " مَعِيْشَة " هذا وإلاَّ رجع إلى قول الخليل في " مَبِيْعٍ "[1] القياس عند الأخفش أن تكون مَعِيْشَة مَفْعِلَة فيبدل من الضمة كسرة لتصحيح الياء في الجموع دون الأفراد ، وبِيْضٌ جمعٌ فأمَّا الآحاد فلا يبدل من ضمتها كسرة [2] وهو بذلك قد عكس الأمر مستدلاً باتفاقهم على قلب الياء – إذا كانت فاء – واوًا لضمة ما قبلها ، نحو مُوسِر ، وأجيب بأن ذلك للبعد من الطرف ، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر ، كما فيما نحن فيه . [3] وأمَّا فَصْلُه بين الواحد والجمع في " فُعْلٍ " ممَّا عينُه ياءٌ ، وأنَّه يقول في الواحد : " بُوعٌ " ويقولُ في جمع " أبيض : بِيْضٌ " فهو قَوْلٌ

قال أبو عليٍّ : ويُقَوِّيه أنّ الجمعَ أثْقَلُ من الواحد ، والواوَ أثقلُ من الياءِ فهربَ من الواوِ في الجمع وأقرّها في الواحد ؛ فلذلك قالوا : " بِيضٌ " ولم يقولوا : " بُوضٌ " [4]

(١) المنصف ١/ ٢٩٧ ، ٢٩٨

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٣٠/٥

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١٣٦/٣

(٤) المنصف ١/ ٢٩٩ ، ٣٠٠

خلاصة الرأي :

أصل مَقُول " مَقْوُول " ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ؛ فاجْتمع ساكنان؛ أي أنَّه حدث إعلال بالنقل ، ويليه إعلال بالحذف وأصل مَبِيْع " مَبْيُوع " تنقل الضمة وهي حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيلتقي ساكنان فيجب حذف أحدهما ، وإلى هنا يتفق سيبويه والأخفش ثم اختلفوا في المحذوف من الساكنين فسيبويه يحذف واو مفعول والأخفش يحذف عين الكلمة ، ويترجح عندي ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنَّه وإن خالف باب التقاء الساكنين ههنا بحذف الثاني إلا أنَّ الكلمة تصير به أَخَفّ من حذف الأول كما أنَّه يحصل به الفرق بين المفعولين الواوي واليائي ؛ ولأنَّ العرب تميل إلى حذف الزائد من كلامها في الغالب ، كما حذفوا الواو والتاء من " عَنْكبوت " عند الجمع فقالوا : " عناكب " والياء الزائدة من " عَيْضَموز " فقالوا " عَضامِيز " .

ولو حذف الأول لا لتبسا لكنا رأيناهم يقولون في الواوي : مَقُول ومَصُون وفي اليائي : مبيع ومعيب ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء في اليائي تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعول دالة على اسم المفعول .

وأما مذهب الأخفش ففيه نظر ؛ لأنَّ الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى ، لا مما يحذف ، فالأولى أن يقال على مذهبه : حذفت الياء أولاً ، ثم قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو ياء ؛ وذلك للفرق بين الواوي واليائي ، وأما قوله إنَّ واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول فلا يجوز أن تحذف فالجواب عنه أنَّا إنْ سلمنا أن للواو مدخلاً في الدلالة على المعنى فلا نسلم أنَّه لا يجوز حذفها ؛ لأنَّ محل ذلك إذا لم يكن في الصيغة ما يدل على المعنى غيرها ، فأما هنا فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى .

أمَّا بالنسبة لـ " مَعِيْشَة " فقد ترك الأخفش قوله هذا ؛ لأنه يقول : إن المحذوف من " مَبِيْعٍ " عين الفعل ، فلما حذف العين صار" مَبُوع " على وزن " مَقُول " ، ثم أبدل من ضمة الياء كسرة ، ومن واو " مَقْول " ياء فصار " مَبِيْع "

فقد قلب الضمة كسرة في الواحد ، وهو يزعم أنَّه لا يفعل ذلك إلا في الجمع ، وكان يقول : لو صغت فُعْلا من البياض تريد به واحدًا لقلت : بُوض ولذلك أَلزمهُ المازني المناقضة في هذا المذهب .

أما سيبويه والخليل وغيرهما من النحويين البصريين فيقولون مَعِيْشَة يجوز أن تكون مَفْعُلَة ، ويجوز أن تكونَ مَفْعِلَة ولكنَّهم أبدلوا الضمَّة كسرةً لتصِحَّ الياءُ التي كانتْ في الأصلِ لئلا يخرجوا مِنَ الأخف إلى الأثقلِ في الجمع وهو أثقلُ من الواحدِ عندهم فيجتمعُ ثقلانِ وهو الصَّواب عندي .

إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة

الواوُ المتحركةُ لا تخلو مِنْ أَن تكونَ أولاً أَوْ بَعْدَ حرفٍ فإن كانتْ أولاً فلا تخلُو مِنْ أَنْ تكونَ مضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً [١] ويهمنا منها المكسورة وفيها يقول أبو عثمان : " واعلم أنَّ الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورةً ، فمن العرب مَنْ يُبْدل مكانَها الهمزةَ ويكونُ ذلك مُطَّرِدًا فيها فيقولون في " وسادة: إسادةٌ " وفي " وِعاء : إعاءٌ " وفي " الوِفادة : إفادة " ويقولون : " إشاحٌ في وشاحٍ " ولا يَهْمِزونها مكسورةً إذا كانت غيرَ أوّلٍ لا يقولون في " طويلٍ ، وعويلٍ " ونحو ذلك إلا بالواو " [٢]

وما ذكره المازني سبقه إليه سيبويه حيث قال : " ولكنَّ ناسًا كثيرًا يجرون الواو إذا كانت مكسورةً مجرى المضمومة ، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً، كرهوا الكسرة فيها ، فمن ذلك قولهم : إسادةٌ وإعاء" [٣]، وقال المبرد فإن انكسرت الواو أوَّلاً فهمزها جائز ولا تهمزها مكسورةً غير أول وذلك في قولك

(١) الأصول في النحو ٣٠٧/٣ ، المخصص ٢٠٣/٤ ،

(٢) المنصف ٢٢٨/١، ٢٢٩

(٣) الكتاب ٣٣/٤

وِسادةٍ : إسادة وفي وشاحٍ : إشاحٍ [١] وهو ما ذكره المازني وانظر ابن السَّراج [٢] ويستدل على ذلك بقراءة سعيد بن جبير [٣] ﴿ من إعاء أخيه ﴾ [٤] ووجه ذلك أنهم شبهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة ؛ لأنهم يستثقلون الكسرة كما يستثقلون الضمة ألا ترى أنك تحذفها من الياء المكسورة ما قبلها كما تحذف الضمة منها من نحو هذا قاض ومررت بقاض[٥] وأكثر العلماء يقفون في همزة الواو المكسورة على السماع دون القياس إلا المازني فإنَّه كان يراه

مطرِدًا ؛ لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى فإن انكسر وسطها لو يجز همزها نحو طويل وطويلة[٦]، وأجاز أبو إسحاق في قولهم " مصائبُ " أنْ تكون الهمزةُ بدلاً من الواو المقدرة في مَصَاوِبَ ، وخالف النَّحويين أجمعين في أنَّ " مَصَائبَ " منَ الشَّاذِّ وقال : ليس كما ذهبوا إليه ، بل الهمزةُ في " مصائب " بدلٌ من الواو في " مصاوبَ "[٧]، وردَّ عليه أبو عليٍّ ذلك وقال : إنَّ الواوَ المكسورةَ لم تُهْمَز غيرَ أوّل في غيرِ هذا الموضع فيُحْمَل هذا عليه ، وإذا كان همزُها وهي أوّل غيرَ مطَّرِدٍ فهمزُها حَشْوًا خَطأٌ ، واختار ابن جني ما ذهب إليه أبو علي حيث قال والقولُ عندي كما ذهب إليه أبو عليٍّ [٨]، والقاعدة

(١) المقتضب ١٩/١

(٢) الأصول في النحو ٢٤٥/٣ ، سر صناعة الإعراب ١٠٢/١ ، المخصص ٢٠٣/٤ ، شرح الرضي على الشافية ٧٨/٣، ٧٩

(٣) البحر المحيط ٣٠٦/٦

(٤) سورة يوسف ٧٦

(٥) شرح المفصل ١٠/ ١٤

(٦) شرح المفصل ١٤/١٠ ، توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٦٢٤

(٧) المنصف ٢٣٠/١

(٨) المنصف ٢٣٠/١

تقول إن جمعت اسمًا معتلّ العين على وزن " مَفَاعِلَ " أو " مفاعيلَ " فإنك تُبقي العين على أصلها ، من ياءٍ أو واو ، ولا تُعِلُّ إلا أن تَقَعَ في الجمع على حَسَبِ ما كانت عليه في المفرد معتلَّة ، أويكتنفَ ألفَ الجمع واوان أو ياءان أو واو وياء بشرط القرب من الطَّرف نحو " مَقام " فنقول في جمعها " مَقاوِمُ "[١] وعلى ذلك فالقياس في جمع " مُصيبة " مَصاوِب ؛ لأنها من ذوات الواو ووجه إبدالهم من العين همزةً إمّا أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أوَّلٍ شذوذًا ، فتكون مثل " أقائيم " في جمع " أقوام " تشبيهًا لها حشوًا بها في أوّل الكلام وهو مذهب الزَّجّاج[٢] وإمّا أن يكونوا غَلِطوا فشبّهوا ياء "مُصيبة " – وإن كانت عينًا – بالياء الزائدة في نحو " صحيفة " ، فقالوا " مَصائب " كما قالوا " صحائف " وهو مذهب سيبويه الذي قال : " فأَمَّا قولهم مَصَائبُ فإنَّه غَلطٌ منهم ، وذلك أَنَّهم توهَّموا أَنَّ مُصِيبةً فَعِيلةٌ وإنَّما هي مُفْعِلةٌ ، وقد قالُوا : مَصَاوبُ وقال أيضًا : " وقالوا مُصيبةٌ ومَصَائِبُ ، فهمزوها وشبَّهوها حيثُ سكنت بصَحيفةٍ وصَحَائِفَ "[٣] "[٣] واختار ابن عُصْفُور ما ذهب إليه الزَّجّاج وعلل ذلك بأن مذهبه قد ثبت له نظير، وهو " أقائيم [٤]

(١) الممتع في التصريف ٥٠٦/٢، ٥٠٧ ، شرح ابن عقيل ٢١٢/٤

(٢) الممتع في التصريف ٣٤٠/١ ، ٥٠٨/٢

(٣) الكتاب ٣٥٦/٤

(٤) الممتع في التصريف ٣٤٠/١

خلاصة الرأي :

طبيعة الواو الضم وكسرها مخالف لطبيعتها فكأن الواو خالطتها الياء وذلك شاق على اللسان فعدل عنها إلى الهمزة .

والهمزةُ نظيرةُ الواو في المخرج ؛ لأنَّ الهمزةَ من أقْصى الحلقِ والواو من الفم وقلب الواو المكسورة همزة وإن كَثُر عندهم فهو أضعف قياسًا من قلب الواو المضمومة همزة وأقل استعمالاً ألا ترى أنَّهم يكرهون اجتماع الواوين فيبدلون من الأولى همزة نحو الأواقي ولا يفعلون ذلك في الواو والياء نحو ويح وويس وويل فلما كان حكم الضمة مع الواو قريبًا من حكم الواو مع الواو وجب أن يكون حكم الكسرة مع الواو قريبًا من حكم الياء مع الواو وكان ذلك الحكم في أول الكلمة دون وسطها نحو طويل ؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع .

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبفضله ترفع الدرجات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، ورحمة الله المهداة للعالمين ، وعلى آلة وصحبه ، ومن سار على هديه إلى يوم الدين .

وبعد...

فإنَّ هذه الدراسة قد تناولت بعض آراء المازني في الأصل والزائد ، والإعلال والإبدال من كتاب المنصف دراسة وصفية تحليلية وتوصل البحثُ لنتائجَ أهمها :-

١- قدَّم المازني مجهودًا وافرًا في فَصْلِ الصرف عن النحو وهو أول من ألف في هذا العلم فكان من نتائج ذلك كتابه " التصريف " الذي يعد بحق ككتاب سيبويه في النحو من حيث الأهمية ، وهذا الكتاب من أوائلَ ما ألف المازني في علوم اللغة تضمن آراءً ومباحثَ عظيمة الفائدة في هذا العلم تدل على دقة مؤلفه وتحريه الحقائق العلمية .

٢- كان من منهج المازني أن يدرس مادة الكلمة واشتقاقاتها ؛ ليستدل بالاشتقاق على الأصل والزائد حيث استدل على زيادة الميم في " زُرْقُم " و " سُتْهُم " بالاشتقاق ، فقال " ولولا الاشتقاق كان من الأصل ، ولكن للاشتقاق كان زائدًا ، ولذلك استحسنه .

٣- القياس عند المازني يجب أن يعضده السماع ، وذلك بأن نسمع بعض كلام العرب فنقيس عليه غيره على أنَّه لا يمكن القياس على ما جاء نادرًا قليلاً في كلامهم وخالف مذهب الأخفش من أنَّ الأخيرَ يقيسُ من الأعجمي أعجميًا وعربيًا أمَّا مذهبه فأن نقيس من العربي عربيًا فقط ، وإذا تعارض القياس والسماع يجب النطق بالمسموع على ما جاء من غير قياس وقد جاءت في البحث مسائل أجرى عليها المازني قياسه :

المسألة الأولى كلمة " مَنْجَنِيقُ " :

ذهب المازني إلى زيادة النون فيها قال : (يدلُّك على ذلك قولُهم " مَجَانِيقٌ " فتذهبُ النُّونُ في التَّكسير كما تذهبُ تاءُ عنكبوت إذا قُلْتَ : عَناكِبُ ووزنها " فَنْعَلِيل "

وذهب ابن دريد إلى أنَّ الميمَ زائدةٌ ؛ لأنَّه نقل عن أبي عبيدة أنَّه قال : سألت أعرابيًا عن حروب عون كانت بينهم فقال : " كانت بيننا حُروبٌ عُونٌ ، تُفْقَأُ فيها العيونُ مرة ، ثم نُجْنَقُ ، وأخرى نُرْشَقُ " قال فقوله : نُجْنَقُ دال على أن الميم زائدة ، ولو كانت أصلية لقال " نُمَجْنَقُ " على أنَّ المَنْجَنيق أعجمي معرب فوزنه عنده " مَنْفَعِيل " .

ونقل الفراء قولهم " جَنَقُوهُم بالمَجانيق " بحذف الميم من الفعل والنون من الاسم ، فقال ابن جني : (إنَّ فيه ضربًا من التَّخليط ...اذا اشتقُّوا من الأعجميّ خَلَّطوا فيه ...وهذا عندي من الشاذ والقياس ما ذهب إليه المازني .

المسألة الثانية كلمة " دلامص " :

ومذهب المازني في الزوائد أنَّ هذه الحروف لا تقع إلا في الأسماء والأفعال ، فإذا رأيت شيئًا من هذا الحروف العشرة ويعني بها سألتمونيها ، في كلمة – أكثر من ثلاثة حروف – " فاقض بزيادته ولا تتوقف " .

كلمة " دلامص " ذهب الخليل إلى زيادة الميم فيها فميزانها (فُعامِل) واستدل على ذلك بقولهم (دِلاص ودَليص) في معنى (دُلامص). وذهب المازني إلى التفريق بين بناء (دُلامِص) و(دِلاص) فوزنها عنده (فُعالِل) .

وقد قاس المازني هذا على باب (سَبِط وسِبَطْر) و(دَمِث) و(دِمَثْر)لأن الراء ليست من حروف الزيادة فقال : (ولو قال قائل : إنَّ دُلا مصًا من الأربعة معناه (دَليص) وليس بمشتق من الثلاثة قال قولاً قويًا ، كما أنَّ (لأ لأ) منسوب إلى اللؤلؤ ، وليس منه ، وكما أنَّ(سِبَطْرًا) معناه (السَبِطُ) وليس منه .

المسألة الثالثة في الإعلال :

بناء صيغة اسم المفعول من الأجوف .

فالأجوف نحو : (مَبِيْع) وفي حذف علتها مذهبان :

أولهما : مذهب سيبويه والخليل وهو أنَّ المحذوف واو " مَفْعول " وهي أولى بالحذف ؛ لأنَّها زائدة . ولذلك فزنة " مَبِيْع " عندهم " مَفِعْل " .

ثانيهما : مذهب الأخفش – وفَضَّله المازني – أنَّ المحذوف عين الفعل . أما المازني فقد استحسن المذهبين ، ولكنَّ القياسَ حتم عليه تفضيل مذهب الأخفش . فقال : (وكلا المذهبين حسن وقول الأخفش أقيس) . (١)

وذلك أنَّ علة حذف العين عند الأخفش (أنَّهم لما أسكنوا ياء : مَبُيْوع وألقوا حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها " ياء ساكنة " فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ثم حذفت الياء بعد أن الزمت الباء كسرة للياء التي حذفتها فوافقت " واو مفعول " الباء المكسورة فانقلبت ياءً للكسرة التي قبلها) (٢)

والذي يلزم الأخفش في هذا أن يجري قياسه على جميع ما جاء أجوف من الفعل ولكنَّه ترك قوله السابق في صيغة " مَعِيشة " فقال : " مَعُوشة " والقياس كما يقول المازني على " مَبِيع": " مَعِيشة " ومن هنا كان مذهب الخليل أقوى ، وإن كان مذهب الأخفش عند المازني أقيس . (٣)

المسألة الرابعة في الإبدال :

يقع الإبدال القياسي في اثنى عَشَرَ حرفًا جمعت على " هَدأت مَوطِيًا " .

وقد عدَّ المازني من الإبدال المطرد في حروف العلة ، قلب الواو همزة في مثل " وسادة ووِعاء ووِفادة " بكسرِ الواو ، قال : فمن العرب من يبدل مكانها

---

(١) المنصف ٢٩١/١

(٢) المنصف ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ ، الأصول في النحو ٢٨٣/٣

(٣) المنصف ٢٩٧/١ ، ٢٩٨

الهمزة ويكون ذلك مطردًا فيقولون في " وِسادة : إسادة " وفي " وِعاء : إعاء " وفي " الوِفادة إفادة " .

..... ويقولون : " إشاح في وِشاح " [١] وقياس المازني هنا يعضده السماع في كلام العرب قال الجوهري : " إرث مصدر " وَرَثَ " كما قالوا : الوِرث بالواو . [٢]

٤-ابن جِنِّي عالم فذّ ، فهو أحد أئمّة النحو المشهورين ، وآثاره جديرة بأن تلقى العناية ، وأن تحظى بانصراف الهمّة إليها .

٥-ابن جِنِّي لم يكن مجرّد ناقلٍ لأقوال شيخه المازني ، بل كان يحاوره ويعترض عليه ، كما أنَّه ضمّن كتابه بعضًا من أقوال العلماء الآخرين ، وما أبداه هو من آراء وأقوال ، مصدّرًا إياها بعباراتٍ تدلّ على نسبتها إليه ؛ وهذا دليل على أنَّه كان يتمتَّع بعقلية مكّنته من القدرة على التحليل والإبداع والابتكار ، وأنَّه كان ذا فكرٍ مستقلٍّ ، وشخصيةٍ علميةٍ فذّةٍ .

٦-سار ابن جِنِّي على نهج النحويّين الذين سبقوه حيث عنى بالشاهد ؛ لتأييد حكم يذهب إليه ، فاستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته ، وكلام العرب شعرًا ونثرًا

٧-الإبدال والإعلال سنة من سنن العرب في كلامهم ، تهدف إلى التخلص من الثقل والتنافر بين الحروف

وبعد.... ،،

فهذا جهد المقل فإن أصبت فمن فضل الله علي ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني حاولت واجتهدت .

وآخر دعوَانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلّ اللهم وسلم على سيدنا محمد

(١) المنصف ٢٢٩/١

(٢) الصحاح للجوهري ٢٩٥/١

وعلى آلة وصحبه وسلم .

أسألُ الله – جلّ ثناؤُه – أن أكون قد وُفّقت في عرض هذا البحث ، ودراسته دراسة علمية نافعة ، كما أسأله – تعالى – أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِه الكريم ، وأن يغفرَ لي ما وقع فيه من سهوٍ أو زَلَلٍ ، وأن ينْفَعَني به ، وينتفعَ به كلُّ قارئٍ، إنَّه سميعٌ قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ .

وآخِرُ دعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، وصلّى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِه وصحبه أجمعين

المصادر والمراجع:

١- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق : عبدالحسين الفتلي الناشر : مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت .

٢- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تحقيق : صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة : ١٤٢٠هـ .

٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي المتوفي ٩١١هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .

٤- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي الناشر : دار الهداية .

٥- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (المتوفي : ٤٦٣هـ) تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م .

٦- التعليقة على كتاب سيبويه المؤلف : أبو على الفارسي تحقيق وتعليق الدكتور عَوض بن حَمد القوزي الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م

٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المؤلف : المرادي شرح وتحقيق : عبدالرحمن على سليمان الناشر : دار الفكر العربي الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

٨- جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق : رمزي منير بعلبكي الناشر : دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٧م

٩- الخصائص لابن جني الناشر : عالم الكتب – بيروت تحقيق محمد علي النجار .

١٠- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق دكتور حسن هنداوي الناشر : دار القلم – دمشق الطبعة الأولى ١٩٨٥.

١١- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي تحقيق محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محي الدين عبدالحميد الناشر : دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٥ – ١٩٧٥ .
١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المؤلف : ابن عقيل العقيلي تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد الناشر : دار التراث – القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م .
١٣- شرح المفصل لابن يعيش إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي
١٤- الصحاح : الجوهري تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار دار الكتاب العربي : ١٣٧٦هـ.
١٥- الفهرست : ابن النديم : ت : غوستاف فلوجل – لا يبزك ١٨٧١م .
١٦- الكتاب لـ سيبويه تحقيق : عبدالسلام محمد هارون مكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
١٧- كشف الظنون : حاجي خليفة (١٠٦٧هـ) مطبعة وزارة المعارف ١٣٦٠هـ
١٨- اللباب في علل البناء والإعراب المؤلف : أبو البقاء العكبري تحقيق : دكتور عبدالإله النبهان الناشر : دار الفكر – دمشق الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
١٩- لسان العرب لابن منظور الناشر : دار صادر – بيروت ١٣٧٤هـ والطبعة الثالثة –١٤١٤هـ .
٢٠- المخصص لابن سيده تحقيق : خليل إبراهيم جفال الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة : الأولى ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
٢١- المشتبه : الذهبي : ت : محمد علي البجاوي ، ط عيسى البابي ١٩٦٠م .

٢٢- معجم الأدباء – ياقوت (٦٢٦هـ) ت : أحمد فريد رفاعي – ط دار المأمون – القاهرة .
٢٣- معجم المؤلفين عمر رضا بن محمد راغب كحالة الدمشق مكتبة المتنبي – بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
٢٤- مفتاح السعادة لطاشكبري زاده – حيدرآباد ١٣٢٩هـ .
٢٥- المقتضب لأبي العباس محمد المبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م لجنة إحياء التراث الإسلامي .
٢٦- الممتِعُ في التصْريف لابْن عُصْفُور الإشْبيلي تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوَة دار المعرفة بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
٢٧- المنصف شرح التصريف لابن جني بتحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم الطبعة الأولى ١٩٥٤م.
٢٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق : عبدالحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – مصر .